

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

الرابعة : لو أجر الموقوف عليه الوقف .

الرابعة : لو أجر الموقوف عليه الوقف ثم طلب بزيادة فلا فسخ بلا نزاع .
ولو أجر المتولى ما هو على سبيل الخيرات ثم طلب بزيادة أيضا فلا فسخ أيضا على الصحيح من المذهب .

وقيل : يحتمل أن يفسخ ذكره في التلخيص .

الخامسة : إذا أجره بدون أجره المثل : صح وضمن النقص كبيع الوكيل بأقل من ثمن المثل قاله في القاعدة الخامسة والأربعين .

وقال في الفائق : وهل للموقوف عليه إجارة المقوف بدون أجره المثل ؟ يحتمل وجهين .
السادسة : يجوز صرف الموقوف على عمارة المسجد كبناء منارته وإصلاحها وكذا بناء منبره وأن يشتري منه سلما للسطح وأن يبنى منه طلته .

ولا يجوز في بناء مرحاض ولا في زخرفة المسجد ولا في شراء مكانس ومجارف قاله الحارثي .
وأما إذا وقف على مصالح المسجد أو على المسجد بهذه الصيغة فجائز صرفه في نوع العمارة وفي مكانس ومجارف ومساحي وقناديل وفرش ووقود ورزق إمام ومؤذن وقيم .
وفي نواذر المذهب ل ابن الصيرفي : منع الصرف منه في إمام أو بوازي .
قال : لأن ذلك مصلحة للمصلين لا بد للمسجد ورده الحارثي